6 – الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس سبع جلسات واتخذ ثلاثة قرارات، كلها بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى[84]. وعُقدت أربع جلسات لاتخاذ أحد قرارات المجلس، وعُقدت ثلاث جلسات في شكل إحاطات[85]. واجتمع المجلس أيضاً مرة واحدة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، عملا بالقرار 1353 (2001)[86]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال عام 2019، استمع المجلس إلى إحاطات منتظمة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما يتفق مع جدول الإبلاغ المحدد بأربعة أشهر الموضوع بموجب القرار 2387 (2017)[87]. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، والمدير العام لشؤون أفريقيا ومدير النهج المتكامل حيال الأمن والسلام في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

وركزت الإحاطات على الوضع السياسي والأمني والإنساني في البلد، مع إبراز المستجدات التي طرأت بعد توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 شباط/فبراير 2019[88]. وأعلن الممثل الخاص للأمين العام في أول إحاطة قدمها إلى المجلس في شباط/فبراير[89] أن اتفاق السلام يمكن أن يشكل منعطفا في تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد أن الاتفاق الحالي يختلف عن الاتفاقات السابقة من حيث أنه يؤكد من جديد منذ البداية التزام الحكومة والجماعات المسلحة بالمبادئ الأساسية، ولا سيما المبادئ المستمدة من دستور البلد، ومن حيث أن حكومة شرعية سعت إلى إبرامه ووقّعته. وأكد أيضا أن تنفيذ تلك الالتزامات سيجري تحت إشراف آليات رصد شاملة للجميع، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية والبرلمانيون والمنظمات النسائية والشباب. ولكنه نبّه أيضا إلى أن الاتفاق، رغم أنه يشكل تقدما سياسيا هاما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الاختبار الحقيقي سيكون في تنفيذه بشكل كامل وبحسن نية، وسيظل الدعم السياسي الموحد من جانب المجلس وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بالغ الأهمية.

وفي وقت لاحق من العام، قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطتين إضافيتين إلى المجلس بشأن التطورات على أرض الواقع وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى[90]. وتناول في الإحاطتين، ضمن مسائل أخرى، تنفيذ حملة توعية لتعريف الجهات الفاعلة المحلية باتفاق السلام والتماس تعاونها في تنفيذه، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية، والبعثات المشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتناول أيضا المشاورات الوطنية بشأن إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، والجهود المبذولة لإعادة بسط سلطة الدولة، فضلا عن التحديات التي ما زالت تعوق استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وخطر العنف المرتبط بالحركات السكانية وتطرف الخطاب السياسي.

(84) بالإضافة إلى القرارات التي اتُخذت في عام 2019، أصدر رئيس مجلس الأمن في 13 شباط/فبراير بيانا صحفيا رحب فيه بتوقيع السلطات الوطنية و 14 جماعة مسلحة على اتفاق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 شباط/فبراير 2019 في بانغي (SC/13701).

(85) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(86) عُقدت الجلسة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)". انظر S/PV.8662.

(87) القرار 2387 (2017)، الفقرة 67.

(88) في 7 شباط/فبراير 2019، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بكامل هيئته للاستماع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام بشأن الاتفاق الذي وقعته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و 14 جماعة مسلحة في 6 شباط/فبراير لوقف الأعمال العدائية (انظر S/2019/1015).

(89) انظر S/PV.8467.

(90) انظر S/PV.8558 و S/PV.8646.

وقال مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، في أول إحاطة قدمها في شباط/فبراير[91]، إن اتفاق السلام الموقّع في 6 شباط/فبراير يعبّر بشكل كامل عن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأشار إلى أن التزام دول المنطقة، بما فيها الدول التي أعربت عن استعدادها لإعادة إنشاء لجان ثنائية مختلطة مع جمهورية أفريقيا الوسطى، جعل الاتفاق الجديد مختلفا عن الاتفاقات السابقة. وأكد أن الاتفاق جاء نتيجة ناجحة لتعددية الأطراف وعزم قيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المتجدد على العمل معا بالتضامن من أجل إسكات البنادق وتشجيع الحوار والمصالحة. وفي الإحاطة التي قدمها في تشرين الأول/أكتوبر[92]، أبلغ عن الزيارات المشتركة التي أجرتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى بانغي، وشدد على أهمية إجراء انتخابات 2020 و 2021 في الوقت المناسب وعلى ضرورة استمرار اهتمام المجتمع الدولي بالحالة الإنسانية. وفي جلسة الإحاطة المعقودة في حزيران/يونيه[93]، قدم الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي معلومات مستكملة عن تنفيذ الاتفاق وأوصى، في جملة أمور، بأن يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد اللازمة لإعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى وتنفيذ المشاريع الإنمائية المعتمدة على كثافة اليد العاملة، وأن يكون في طليعة الدعاة إلى تعزيز المساعدة الإنسانية في سبيل مكافحة سوء التغذية وإعادة إدماج المشردين واللاجئين.

وأعرب المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، في الإحاطة التي قدمها في شباط/فبراير[94]، عن دعم الاتحاد الأوروبي اتفاق السلام، وذكر أن الأولوية تتمثل في وضع آليات للمتابعة، ودعا إلى العمل في إطار شامل للجميع على الصعيدين الوطني والمحلي لضمان نجاح الاتفاق. وقال في الإحاطة التي قدمها في حزيران/يونيه[95] إن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما التزاما كاملا بمعالجة الأزمة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن الحوكمة والعدالة وسيادة القانون ودعم المؤسسات الديمقراطية ستظل الاعتبارات الأساسية لأنشطة الاتحاد الأوروبي وعمله في البلد.

(91) انظر S/PV.8467.

(92) انظر S/PV.8646.

(93) انظر S/PV.8558.

(94) انظر S/PV.8467.

(95) انظر S/PV.8558.

وفي جلسة الإحاطة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر[96]، قدّم مدير النهج المتكامل حيال الأمن والسلام في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية تقريرا عن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى وتمويل البرامج الإنسانية. وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وشفافة في عامي 2020 و 2021، وطلب أن تشمل ولاية البعثة دعم العملية الانتخابية من الجانبين الأمني واللوجستي.

واستمع المجلس أيضا في اجتماعه المعقود في 21 شباط/فبراير 2019[97] إلى إحاطة قدمها رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بشأن عملها والمبادرات التي اتخذتها لدعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وشمل ذلك تقريرا عن زيارته بانغي بالاشتراك مع الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام التي جرت في الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2019، بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق السلام. وفي الجلسة نفسها، سلط ممثل رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) الضوء على الشواغل التي أثارتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بحظر الأسلحة، ولاحظ الصعوبات التي تواجهها الجهات الفاعلة ذات الصلة في البلد فيما يتعلق بضمان حسن إدارة الأسلحة والذخائر. وأشار أيضا إلى اعتزام الرئيس زيارة البلد مرة أخرى في عام 2019، من أجل مواصلة الحوار مع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

وفي عام 2019، ركزت المناقشات في المجلس على العوامل الحاسمة لتنفيذ اتفاق السلام بنجاح، بما في ذلك الدعم السياسي من المجلس ودول المنطقة والمجتمع الدولي. وناقش أعضاء المجلس أيضا دور الجزاءات، ولا سيما وضع معايير رئيسية لتكون بمثابة خريطة طريق يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حظر الأسلحة، والدعم الذي تقدمه البعثة. وفيما يتعلق بولاية البعثة، أكد أعضاء المجلس أن المهمة التي يتعيّن على البعثة منحها الأولوية هي مهمة حماية المدنيين، وأبرزوا أيضا دورها في دعم إصلاح قطاع الأمن في البلد، بما يشمل جهود نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وإعادة بسط سلطة الدولة، والاستعدادات لإجراء الانتخابات في عامي 2020 و 2021.

(96) انظر S/PV.8646.

(97) انظر S/PV.8467.

وفي 31 كانون الثاني/يناير 2019، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2454 (2019)، الذي مدد بموجبه لمدة سنة واحدة، حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020، تدابير الجزاءات المعمول بها فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، وهي حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر المفروض على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم بقائمة الجزاءات التي وضعتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013)[98]. وأعرب المجلس أيضا عن اعتزامه أن يضع، في موعد أقصاه 30 نيسان/أبريل 2019، نقاطا مرجعية رئيسية واضحة ومحددة جيدا فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وبعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وبإدارة الأسلحة والذخيرة، يمكن أن يتخذها المجلس إطارا يسترشد به في استعراض تدابير حظر توريد الأسلحة المفروضة على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقا لهذه الغاية، طلب المجلس إلى الأمين العام إجراء تقييم للتقدم المحرز في وضع تلك النقاط المرجعية الرئيسية، وأعرب عن اعتزامه استعراض تدابير حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء ذلك التقييم[99]. وفي القرار نفسه، مدد المجلس ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2127 (2013)، حتى 29 شباط/فبراير 2020[100].

وفي 9 نيسان/أبريل 2019، أصدر المجلس بيانا رئاسيا رحب فيه بالجهود الكبيرة التي بذلتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتنسيق مع شركائها الدوليين، من أجل المضي قدما في إصلاح قطاع الأمن، واعترف بالحاجة الملحة إلى أن تقوم السلطات الوطنية بتدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن التابعة لها لتصبح قادرة على التصدي على نحو متناسب للمخاطر الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى[101]. كما رحّب المجلس بتوقيع السلطات الوطنية و 14 جماعة مسلحة على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في 6 شباط/فبراير 2019، ورحّب كذلك بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الأطراف الموقعة على اتفاق السلام بشأن تشكيل حكومة شاملة للجميع، وحث أصحاب المصلحة على تنفيذ الاتفاق بحسن نية ودون إبطاء[102]. وأعرب المجلس عن استعداده لاستعراض تدابير حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء التقدم المحرز فيما يتعلق بخمسة نقاط مرجعية رئيسية تشمل التنفيذ الفعال للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ وصياغة وثيقة تخطيط توضح احتياجات السلطات فيما يتعلق بمرافق تخزين الأسلحة والذخيرة؛ ووضع بروتوكول لجمع وتدمير الأسلحة والذخيرة الفائضة أو غير المسجلة أو المحمولة بشكل غير مشروع التي تضبطها السلطات الوطنية أو لنقلها إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي[103].

وفي 12 أيلول/سبتمبر 2019، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2488 (2019)، الذي قرر فيه استعراض تدابير حظر الأسلحة المفروض بموجب الفقرة 1 من القرار 2399 (2018) وتعديلها بحيث تنص، في جملة أمور، على استثناء بعض إمدادات الأسلحة والأعتدة والذخائر وغيرها من المكوّنات والمعدات ذات الصلة المرسلة إلى قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتعديل عملية طلبات الاستثناء فيما يخص الإمدادات من المعدات العسكرية غير الفتاكة المراد استخدامها حصرا في الأغراض الإنسانية أو أغراض الحماية، وفقاً للرسالة المؤرخة 26 تموز/يوليه الموجهة من الأمين العام، التي قيّم فيها التقدم المحرز في تطبيق النقاط المرجعية الرئيسية التي وضعها المجلس بشأن تدابير حظر الأسلحة المفروض في جمهورية أفريقيا الوسطى[104]. وعلى نحو يتسق مع تعديل التدابير، قرر المجلس أن تقوم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بإطلاع اللجنة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في عملية إصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وفي إدارة الأسلحة والذخائر، وطلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، على التقدم الذي أحرزته السلطات بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في بيانه الرئاسي المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019[105].

(98) القرار 2454 (2019)، الفقرتان 1 و 2.

(99) المرجع نفسه، الفقرتان 9 و 10.

(100) المرجع نفسه، الفقرة 3. ولمزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) وفريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

(101) S/PRST/2019/3، الفقرة الثانية.

(102) المرجع نفسه، الفقرة الثالثة.

(103) المرجع نفسه، الفقرة السابعة. لمزيد من المعلومات عن التطورات المرتبطة بتدابير الجزاءات المتصلة بجمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

(104) القرار 2488 (2019)، الفقرة 2. انظر أيضا S/2019/609.

(105) القرار 2488 (2019)، الفقرتان 6 و 7. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، قدم الأمين العام تقريرا آخر يتضمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز عملا بالفقرة 7 من القرار (انظر S/2019/1008).

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2499 (2019)، الذي جدد بموجبه ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020[106]. وقرر المجلس بموجب ذلك القرار أن تشمل ولاية البعثة خمس مهام ذات أولوية، بما في ذلك حماية المدنيين؛ وبذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم لعملية السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام الموقع في 6 شباط/فبراير؛ وتحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية؛ وتقديم المساعدة على تحضير وإجراء انتخابات سلمية في عامي 2020 و 2021 والتنسيق لها؛ وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها وسلعها[107]. وفي القرار نفسه، حث المجلس سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة التي وقعت اتفاق السلام على تنفيذه بحسن نية ودون إبطاء بغية تحقيق التطلعات التي عبر عنها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لإرساء السلام والأمن والعدالة والمصالحة والشمول والتنمية، ودعا كذلك الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية وجميع الشركاء الدوليين إلى دعم عملية السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام[108]. وحث المجلس أيضا السلطات الوطنية على الإسراع بتنفيذ عملية حقيقية وشاملة لدعم المصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وضمان التحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في أوانها تكون شاملة وحرة ونزيهة وشفافة وسلمية وذات مصداقية في عامي 2020 و 2021[109]. وفي القرار نفسه، دعا المجلس السلطات الوطنية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز مؤسسات العدالة وإلى مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة بصورة فعالة على كامل أراضي البلد، مشددا في هذا السياق على الدور القيم الذي تؤديه لجنة بناء السلام[110]. وكرر المجلس أيضا تأكيد الحاجة الماسة إلى مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاك القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات حقوق الإنسان، وحث جميع أطراف النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها الجماعات المسلحة، على وضع حد لأعمال العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال[111].

وفي عام 2019، أحاط المجلس علما أيضا باعتزام الأمين العام تعيين ممثل خاص جديد لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى[112].

(106) القرار 2499 (2019)، الفقرة 27.

(107) المرجع نفسه، الفقرة 32. ولمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(108) القرار 2499 (2019)، الفقرتان 2 و 6.

(109) المرجع نفسه، الفقرتان 9 و 10.

(110) المرجع نفسه، الفقرات 15-17.

(111) المرجع نفسه، الفقرات 21 و 24 و 25.

(112) انظر S/2019/75 و S/2019/76.

الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.8455 31 كانون الثاني/يناير 2019	رسالة مؤرخة 14 كانون الأول/ديسمبر 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2399 (2018) (S/2018/1119)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2019/90)	جمهورية أفريقيا الوسطى		ثلاثة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي وفرنسا وكوت ديفوار)	القرار 2454 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8467 21 شباط/فبراير 2019	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/147)		جمهورية أفريقيا الوسطى	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس[أ] وجميع المدعوّين [ب]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8503 9 نيسان/أبريل 2019						S/PRST/2019/3
S/PV.8558 20 حزيران/يونيه 2019	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/498)		جمهورية أفريقيا الوسطى	الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ج]	
S/PV.8617 12 أيلول/سبتمبر 2019		مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2019/729)	جمهورية أفريقيا الوسطى		11 عضوا من أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين	القرار 2488 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8646 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/822)		جمهورية أفريقيا الوسطى	الممثل الخاص للأمين العام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، ومدير النهج المتكامل حيال الأمن والسلام في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية	اثنان من أعضاء المجلس (كوت ديفوار[هـ] والولايات المتحدة)، وجميع المدعوين عملاً بالمادة 39[و]	
S/PV.8666 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019		مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2019/877)	جمهورية أفريقيا الوسطى		ثلاثة من أعضاء المجلس (إندونيسيا، وفرنسا، وكوت ديفوار[هـ])، وأحد المدعوين	القرار 2499 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) تكلم ممثل كوت ديفوار مرتين، مرة باسم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، ومرة بصفته ممثلا لبلده.

(ب) مثَّل جمهورية أفريقيا الوسطى وزير شؤونها الخارجية وشؤون مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج. وشارك المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بروكسل.

(ج) وشارك الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الاجتماع عن طريق التداول بالفيديو من بانغي وبروكسل، على التوالي.

(د) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية)، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(هـ) تكلم ممثل كوت ديفوار أيضا باسم جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية.

(و) شارك في الاجتماع كل من مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، ومدير النهج المتكامل حيال الأمن والسلام في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا وبروكسل على التوالي.

7 – الحالة في غينيا – بيساو

وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات، واتخذ قرارا واحدا وأصدر بيانا رئاسيا واحدا يتصل بالحالة في غينيا – بيساو. وعُقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار، وعُقدت جلسة واحدة في شكل إحاطة[113]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى

(113) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.